

● رئيس مجلس شورى حركة النهضة فتحي العيادي:

✓ تم الاطلاع على اللوائح التي أعدتها لجنة اعداد المؤتمر والتي سيتم طرحها على المؤتمرات الجهوية للحركة وتتعلق اللوائح بتقييم عمل الحركة وصورة الحركة بعد أشغال المؤتمر واللائحة السياسية واللائحة الهيكلية واللائحة الفكرية.

✓ من الضروري الاستفادة من هذه المؤتمرات للإعداد للمؤتمرات الجهوية والعمل على تنظيمها في أجواء طيبة لاستكمال هذا المسار.

✓ أمل أن يفضي هذا الحوار الذي يجمع قياديي الحركة الى الخروج بقرارات مناسبة في حجم التحديات التي تواجهها تونس.

✓ ستنظر حركة النهضة خلال المرحلة القادمة في مسألة التحالف مع أحزاب سياسية أخرى والحركة مستعدة للتحالف مع كل من يرغب في ذلك على قاعدة أساسية وهي خدمة المشروع الوطني وضمان الوحدة الوطنية.

✓ النهضة تدعم توسيع الائتلاف الحاكم.

✓ حركة النهضة ملتزمة بموقفها الرافض لهذا التدخل العسكري في ليبيا مناصرة للموقف الرسمي التونسي.

● في تقديم للحوار الذي أجرته الشارع المغاربي مع القيادي بحركة النهضة عبد اللطيف المكي، كتبت الصحيفة أن مع التفاؤل الذي يبديه ضيفها في سياق حديثه عن مؤتمر الحركة ومخرجاته السياسية والتنظيمية فهو لا ينكر وجود اختلافات في وجهات النظر تهم المسائل الهيكلية، والمكي لا يخفي بن السطور حديثه أن المؤتمر العاشر سيكون على الأرجح هاما ومصيريا خاصة بقوله أن عددا هاما من قيادات الحركة قد تجد نفسها خارج التنظيم السياسي ان تم اقرار الفصل بين السياسي والدعوي. وأبرز ما جاء في الحوار:

✓ مؤتمر الحركة جاهز بنسبة 80% والمؤتمرات المحلية التي عقدناها أعطتنا تقديرا اوليا لاتجاهات الأفكار

✓ ليست لنا مشكلة أن تتغير تسمية مجلس الشورى ليصبح مجلس وطني والإختلاف الجوهرى هو فى منظومة الشورى فى حد ذاتها، والسؤال المطروح هل تبقى هذه المنظومة بغرفة واحدة كما هو الآن أو أن تصبح بغرفتين بإضافة غرفة ثانية تكون شبه مؤتمر سنوي اسمه مجلس وطني أو ندوة سنوية يقيم السياسة فى تلك السنة مع وضع خطة للسنة المقبلة، وإينما كان الحسم سيكون القبول

✓ النهضة لا تتوقف عند توجهات سابقة فهي دوما تراعى تضاريس الواقع ثم تعيد صياغة المضامين للتعامل مع الواقع

✓ الخطوط الكبرى للرضية السياسية لحركة النهضة تم تحديدها منذ المؤتمر السابق بين مجلس الشورى والقيادات التنفيذية، والشراكة كمضمون هي قديمة فى حركة النهضة مع الانفتاح على كامل فئات المجتمع التونسى القدرة على الإضافة مع إدخال جرعة مرونة للحركة التي من شأنها تيسير الدخول لها وتحديث الدولة

✓ فى السابق كنا نجمع الاهتمامات والتوجهات وكنا نعمل خارج المنظومة القانونية باعتبارنا كنا تنظيما محظورا واليوم تغيرت الأمور فأصبحنا نراعى القانون التونسى ونحترمه ولم يعد ممكنا الجمع بين عمل مجتمعي وعمل دعوي لأن العمل المجتمعي له خلفيته ومبادئه الخاصة به

✓ تبين أن سياسات الدولة لا يمكن أن تعالج الآفات الاجتماعية وحدها لذلك كنت أو من بالتميز الذي يجعل العمل المجتمعي مستقلا وفاعلا والحركة كانت لها أذرع مختلفة سياسية ونقابية واعلامية وثقافية

- ✓ أرفض مسألة 'التونسة' فنحن تونسيون بالأساس والحركة فكرها تونسي، ونحن نقوم بالمراجعات وعديد المبادئ تدل على الانتماء التونسي للحركة وعلاقة الدين بالدولة رتب في الدستور التونسي
- ✓ القيم الدينية ضرورية لتأطير المجتمع، وأدعو الجميع الى الاهتمام بالمسألة الدينية لن فيها مضمون مهم للمجتمع
- ✓ التدخل الغربي في ليبيا إذا تم بالتنسيق مع الحكومة الليبية وبالتشاور مع الجيران كما دعا الى ذلك رئيس الجمهورية فذلك من شأنه تخفيف حدته، ونحن في حركة النهضة لم ندرس الموضوع ولكننا ننسجم مع السياسة الخارجية ومع موقف رئيس الجمهورية الذي حذر من عواقب التدخل في ليبيا عموماً، وسنقوم بجلسة استماع لوزير الدفاع بمجلس نواب الشعب اليوم لمعرفة المزيد من المعطيات في الموضوع، واعتبر أفضل سيناريو هو إعانة الليبيين في حلهم لمشاكلهم بالتعاون مع تونس وتسليح الجيش الليبي لمحاربة داعش
- ✓ اللائحة الهيكلية لحركة النهضة هي من أشد اللوائح تعقيداً لأنها تريد أن تغير هيكلتها في اتجاه اكتساب مزيد الجدوى والفاعلية وتغيير الرؤية القيادية في اتجاه مزيد من الشورى والديمقراطية والشراكة داخل الحركة بناء على التجربة التقييمية، فهناك من يريد الإبقاء على النظام الرئاسي ودعمه وهناك من يريد أن يعدله وهذا مدار نقاش كبير
- ✓ الشيخ راشد يقود الحركة ضمن مؤسسات وما قامت به الحركة من سلوك سياسي هو تعبير عن الرؤية الجماعية للحركة ومؤسساتها عكس ما يحاول أن يصوره البعض عن الحركة بكونها رئيساً ثم فراغاً، وهذا بمثابة الاغتيال السياسي للحركة، وهو غير صحيح تماماً

✓ حركة النهضة تفكر كمؤسسات وأن تكون للرئيس صلاحيات زائدة فلأنه
رئيس والشيخ راشد بالذات ليس أيا كان فهو معروف بعمقه الفكري والثقافي
وما يصدر عنه يتم بعد تداوله داخل الحركة، وهو لمصلحة تونس

✓ في إجابة على سؤال امكانية التخلي عن الأمانة العامة للحركة، يجب المكي:
الأمين العام الحالي للحركة علي العريض لا ينازعه أحد وبإمكانه أن يشغل
اي منصب داخل الحركة ونحن نناقش تحويل الكتابة العامة للحركة التي لها
صبغة إدارية الى امانة عامة، والسيد علي العريض هو شخصية سياسية

✓ هل نكتفي في المؤتمر بانتخاب الرئيس ومجلس الشورى أو ننتخب مكتبا
سياسيا ومكتب تنفيذي.. هذه الصيغة الأقوى، ونحن ن فكر في ارساء مجلس
خبرات وفي نيابات الرئيس والأمانة العامة، كما سيكون هناك أمين مال
للحركة وستكون هناك لائحة تضبط التصرفات المالية

✓ في تقاليد الحركة، نحن نتعامل بمبدأ الترشيح وليس الترشح، ناقشنا في عديد
تلمرات هل نسمح بالترشح، والآن نسمح به

✓ هل تعتقد أنك قد تكون من بين المرشحين؟: ممكن، على أي حال ننتظر
مخرجات المؤتمر وانا شخصيا سأدفع الى مزيد من الشراكة داخل الحركة
ومزيد مأسستها

✓ لا اقدر أن المؤتمر القادم سيمثل خطرا على الحركة، لأنه كلما كان هناك
نقاشات متأنية كان هناك التزام الجميع، لكن على ضوء القرار الرسمي
لفصل الديني على السياسي إذا وقع داخل الحركة فقد يكون هناك من لا يجد
نفسه داخلها ويتوجه الى العمل المجتمعي وله ذلك، لذلك نؤكد على تناول
اللائحة القيادية للحركة بكثير من التعمق حتى يكون لها الإنعكاس الإيجابي
على تماسك الحركة

✓ شخصيا لي استعداد للعمل مع قياديي الجبهة والشراكة في الحكم

✓ الواضح ان نداء تونس الذي فاز في الانتخابات لم يعد موجودا والدليل على ذلك أن جزء كبيرا من قواه قد غادرت والبقية ستتكيف مع المعطى الجديد، ونحن سنتعامل مع نداء تونس في وضعه الجديد معه كمؤسسات ولا طائل من استغلال حالة ضعف يمر بها حزب سياسي

✓ مبدئيا الحبيب الصيد سيبقى الى حد موعد الانتخابات البلدية المرتقبة وهي فرصة لمراجعة أداء الحكومة وقد يستمر بعد ذلك

- كتب حسان العيادي بجريدة المغرب أمس مقاله بعنوان "توزيع الصلاحيات بين مجلس الشورى ورئيس الحركة والمكتب التنفيذي محل خلاف" ليقول أن هذا الخلاف قائم بين توجهين، الأول يساند التشكل التنظيمي المقترح من قبل لجنة الاعداد المضموني، وهو تصور يقوم على الابقاء على مجلس شورى الحركة ومؤسسة رئاسة الحركة والمكتب التنفيذي والابقاء على صلاحيات كل هذه الهياكل على ما هي عليه مقابل توجه مضاد يطالب بإضفاء تعديل على صلاحيات هذه الهياكل الثلاثة وإضفاء توازن بينها وبالأساس كانت صلاحيات المكتب التنفيذي ومن ينتخبه هي عقدة هذا الخلاف، فهذا الأخير ظلت هوية من ينتخبه محل تجاذب بين أعضاء مجلس الشورى الذين انقسموا لثلاثة فرق، فريق يرى بان يقع انتخابه من قبل المؤتمرين لإضفاء المزيد من الشرعية عليه وهو الفريق الذي يطالب بأن يقع توسيع صلاحيات المكتب في حين يرى الفريق الثاني أن المكتب التنفيذي ينتخب من قبل مجلس الشورى مع تعديل الصلاحيات، اما الطرف الثالث فيقترح أن يكون بالتعيين من قبل رئيس الحركة. ويختتم العيادي بالقول 'هذا الخلاف الذي يبطن تباينا جوهريا حول كيفية تسيير المرحلة المقبلة في تاريخ الحركة التي تبحث عن نزع ثيابها القديمة والبروز في حلة الحزب العصري الذي يريد شق من الحركة أن يكون حزبا تسييره قيادة جماعية